المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى بمكة المكرمة
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الدراسات العليا الشرعية
شعبة الاقتصاد الإسـلامي

تطبيقات التورق المصرفي في المصارف السعودية وآثاره الاقتصادية

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي

مقدمة من الطالب
عبد الرحمن بن حامد بن علي الحامد

إشراف **أ.د/ محمد بن سعدو الجرف**

١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م

مستخلص الدراسة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينـا محمـد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فموضوع هذا البحث هو "تطبيقات التورق المصرفي في المصارف السعودية وآثـاره الاقتصادية" وقد بدأت الدراسة بالحديث عن حكم التورق عند الفقهاء ثم الحديث عـن حكم التورق المصرفي عند العلماء المعاصرين، تلت ذلك دراسة تطبيقات بعض المصارف السعودية للتورق، وهي البنك الأهلي التجاري، مصرف الراجحي، سامبا، ساب، البنك السعودي الفرنسي، البنك السعودي الهولندي، بنك الرياض، البنك العربي، وقد اعتمدت الدراسة التطبيقية على مستندات المصارف في البيع على العميل، والمقابلات مع مسـوقي التمويل وموظفي المصارف في مختلف المستويات الإدارية، مع تقصي عمليـات التطبيـق العملي للبيع بزيارة مكاتب ومصانع ومستودعات المتعاملين مع المصارف، ومقابلة عـدداً من المتمولين، وتمت دراسة دوافع الطلب على التمويل وهي الدافع الديني ودافع الحصول على السيولة بالإضافة إلى دافع التكلفة ثم دوافع العرض وهي الدافع الـديني والتنظيمـي والربح والسيولة، ثم بينت الدراسة أثر التمويل على العرض النقدي وعلى المستوى العـام للأسعار والإنفاقين: الاستهلاكي والاستثماري، والميزان التجاري وعلى التمويل بالصـيغ الأخرى ثم تقويم تطبيقات التمويل بالتورق المصرفي فقهياً واقتصادياً، وانتـهت الدراسـة بالنتائج الآتية:

١- يقدم التمويل بالتورق في أكثر المصارف السعودية إلى جانب التمويل الربـوي، أي الازدواجية في تقديم كل من العمل المصرفي الإسلامي والعمل المصرفي التقليدي، ومما يعمق من مبدأ الازدواجية هو أن مصادر الأموال للتمويل الإسلامي يعتمد على العمل المصـرفي التقليدي وهذا يفقد التوازن بين الاستهلاك والادخار فيستمر الاستهلاك بتكاليف عاليـة وبالتالي تسعى المصارف إلى الحصول على مصادر للتمويل من مصارف أجنبيـة لتلبيـة الطلب المتزايد على التمويل الشخصي، مما ينتج عنه عدم سعي المصارف وقـدرتها علـى تجميع وحشد المدخرات، وهو الدور الأساسي لكل من العمل المصرفي الإسلامي والعمل المصرفي التقليدي.

٢- وقعت المصارف عند التطبيق في عدد من المخالفات المبطلة للبيع مثل: عدم تعيين السلع عند شراء المصرف لها وعند بيع المصرف على العميل، وشراء الوكيل من نفسه، ورجوع السلعة للبائع الأول مواطأة[١]، إلزام المتمول بالوكالة، في المقابل صحت عقود البعض الآخر.

٣- يعود سبب انحراف أغلب المصارف عن التطبيقات الشرعية الصحيحة إلى: سيطرة فكر العمل المصرفي التقليدي على إدارات تلك المصارف، وغياب الرقابة الشرعية فيها، وغياب أنظمة الرقابة الشرعية في مؤسسة النقد، فقد الخبرة والكفاءة في العمل المصرفي الإسلامي، واقتصار دور الهيئات الشرعية على الجانب النظري.

٤- يحقق التمويل بالتورق أرباحاً عالية للمصارف ويعد هذا الدافع الأول لها في منحه، مما أدى إلى زيادة الاحتياطات ومن ثم زيادة رأس المال والتوسع وزيادة فرص التوظيف وقد بلغت نسبة التمويل الشخصي إلى إجمالي التمويل ٣٨%.

٥- يقبل الأفراد على طلب التمويل بالتورق بدافع ديني معتقدين صحة الإجراءات بناء على إجازة الهيئة الشرعية للعقود والمستندات المتعلقة بالتمويل، مما أدى إلى زيادة حجم التمويل بالتورق وارتفاع نسبته إلى إجمالي التمويل مع زيادة الحجم النسبي للتمويل طويل الأجل.

[١] واطأه على الأمر مواطأة وافقه ، وتواطأنا عليه وتوطّأنا توافقنا وتواطووا عليه توافقوا ، لسان العرب (١/١٩٩).

Abstract

Praise Be to Allah, the lord of the two worlds, and His Peace and Blessings be upon be upon His Prophet Muhammad, his followers and his family as all.

The subject of this research is titled "The applications of using paper documents inside the banks of Saudi Arabia, and their economical effects". The research starts with the jurisprudents' views in using paper documents in banks, then discussing the contemporary scholars' views in this question. The applied part of the research discusses the application of using paper documents in the some of the Saudi banks such as the Commercial National Bank, Alrajhy Bank, SAMBA, SABB, Saudi French Bank, Saudi Holland Bank, Al-Riyadh Bank and Arabic National Bank. The applied studies depend on the banking documents of the operations such as " selling to the customers, interviews with the financing marketers and the banks' employers with different administrational levels, field operation of practical application of selling operation by visiting the offices, factories, storehouses of the banks' clients, interviews with some of the banks' financers. The research discusses the motive of financing demands, such as the religious, organizing, profiting, or getting the required money supports. The research discusses the effects of the financing operations on the money supplying, the general level of prices, the two types of spending: consumption and investment. The research identifies the effects of the trading balance on the different types of financing, and trying to correct the application of financing by using the banking documents economically and religiously. The research's findings are as the following:

١- Financing using the bank documents is produced to the customers in a lot of the Saudi banks besides the usurious financing. This means that there is a type of double standards in producing the Islamic banking and the traditional banking operations. Using the usurious financing as a source of the Islamic banking operation makes the principle of double standards deeper and obvious. In that case the balance between the consumption and saving money. Consumption will costs more and the banks tries to get more sources for the foreign financing to meet the increased demand on personal financing. This case will make the banks unable and has the motive to collect the saving money of their customers and playing the principal role of Islamic and traditional banks.

٢- Banks falls in some contraventions which makes the contracts of selling invalid such as " They don't identify the goods of selling when the bank buy them, and when the bank sales them to the financier, the authorized agent will buy from himself, the goods returns to the sellers again, the financier is imposed on authorizing

the bank. In contrary, there are some correct contracts in some banks.

٣- The causes of deviations from the legal correct application in most of banks is the domination of the traditional bank operations in administrating these types of banks, the absence of legal supervision, the absence of religious legal systems of monetary agency, the loose of experiences and efficiency in the Islamic banks, the rule of legal religious authorities is limited in the theoretical side of these operations.

٤- The financing with the paper documents achieves more highly benefits. The most important motive to give these benefits is to increase the alternatives, increasing the capitals, and ٩expanding the chances of employments. The personal financing have a percentage of ٣٨% of all the types of financing.

٥- Individuals accept the financing with the paper documents with religious motives. They believe in the correct legal measurements according to the permissions of the religious authorities for this type of contracts. So, the paper document financing increases to get the total percentage of the financing as all, and increasing of the long rate financing.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينـا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد خطت المصارف التجارية السعودية خطوات في العمل المصرفي الإسلامي وذلك بفتح فروع أو نوافذ يتم من خلالها إجراء المعاملات المصرفية وفق صـيغ التمويل المصرفي الإسلامي، مثل بيع المرابحة للآمر بالشراء، وبيع التقسيط ... إلخ . ثم ما لبثت أن أضافت منتجات أخرى للتمويل، ومن ضمنها بيع التورق تحـت مسميات مختلفة، والذي يحقق استجابة وتلبية للطلب على التمويل الشخصي، إذ تنخفض تكلفة التمويل، وتتحقق سرعة الحصول على السيولة النقدية، بالإضـافة إلى أن هذه الصيغة تعد من أقرب منتجات التمويل الإسلامية إلى طبيعة المصارف التجارية التقليدية والمتمثلة في الوساطة المالية، حيث تتلاشى مخاطر تملك السـلعة، ويسهل تملكها وبيعها، إضافة إلى انخفاض المصروفات المترتبة على تلك الإجراءات مقارنة مع الأساليب الأخرى للتمويل بالمنتجات المصرفية الإسلامية.

وحيث إن المصرف التقليدي وسيط مالي – تاجر ديون – وهو ما تفرضـه عليه أنظمة المصارف المركزية، والمصرف الإسلامي وسيط تجاري لأنـه يقـدم التمويل وفق صيغ المنتجات المصرفية الإسلامية المختلفة المرتبطة بالإنتاج الحقيقي، ويعد التمويل عن طريق بيع التورق من صيغ التمويل الإسـلامية الـتي لا تبعـد المصرف التقليدي كثيراً عن دوره في الوساطة المالية البحتة وهذا يعد مـن أهـم دوافع عرض التمويل ببيع التورق في المصارف التجارية السعودية.

وتتم من خلال هذا التمويل تلبية رغبات المتمولين في الحصول على النقد عن طريق مجموعة مركبة من العقود والاتفاقات يكون المصرف بموجبها :

مشترياً للسلع عن طريق وكيله السمسار في بورصات السلع العالمية أو موكلاً عميله المتمول في شراء الأوراق المالية بثمن معجل – أصل مبلغ التمويل – أو مشـترياً بنفسه

(في السلع الداخلية)، بائعاً على العميل للسلع في بورصـات السـلع العالميـة أو للأوراق المالية في سوق الأسهم السعودية، أو للسلع الداخلية، بـثمن مؤجـل (إجمالي مبلغ التمويل)، وكيلاً عن العميل في بيع السلع في بورصات السلع العالمية أو موكلاً سمساره في البورصة، أو موكلاً مورد السلعة (البائع الأول) للبيع على حساب العميل، وكيلاً عن العميل في قبض ثمن السلعة المباعـة في البورصـة ثم تحويل الثمن إلى حساب العميل.

وتثير هذه العمليات عدة مشكلات شرعية أبرزها:

أ – وكالة البنك عن العميل في العمليتين وكالة مطلقة وكذلك توكيـل البنـك لسمساره، وتوكيله لمورد السلعة (في السلع الداخلية) في ذلك.

ب– يتم القبض وفق المستندات دون تعيين -السلع -لمحل عقد العملية الأولى وهو شراء المصرف للسلعة عن طريق وكيله السمسار أو المتمول نفسه أو المورد للسع.

ج - التسليم وفق المستندات دون تعيين – السلع-لمحل عقد العملية الثانية.

د – السمسار أو المورد أو المتمول وكلاء عن المصرف في قبض محل العقد مـن البائع الأول ثم تسليمه للمصرف ثم بيع السلعة أو الورقة المالية وتسليمها، مما يطرح سؤالاً عن شرعية أن يتولى الوكيل طرفي العقد بنفسه ويقبض ويسلم السلعة باعتباره وكيلاً عن المصـرف و المتمول.

هـ - الصورية في العمليات الآتية:

شراء المصرف للسلعة عن طريق سمساره دون تعيين، ودفع الثمن معجلاً

والقبض بالإنابة عن العميل بعد بيعها عليه، بيع المصرف على العميل – المتورق – بثمن مؤجل أعلى من الثمن النقدي ثم قبض العميل للسلعة قبضاً حكمياً، وصف السلعة وشراء العميل للسلعة على الصفة دون أن يقبضها قبضاً فعلياً ودون أن يراها أثناء العقد أو قبله، بيع العميل للسلعة عن طريق البائع الثاني – المصرف – أو وكيله قبل القبض الحقيقي وقبل مشاهدة السلعة والتحقق من مواصفاتها بنفسه، توكيل المصرف في قبض الثمن من وكيل المصرف والعميل معاً – السمسار – أو المورد، يشتري المصرف السلع الدولية بالعملات الأجنبية ثم يبيعها على عملائه بالعملة المحلية ثم يبيعها بالوكالة عن العميل بالعملة الأجنبية ثم يسلم العميل قيمة السلع بالعملة المحلية، والذي يقبض السلع الدولية قبضاً حكمياً هم وسطاء البيع في تلك الأسواق ومن يشتري لهدف تسلم السلعة من المخازن فقط، أما البيوع الحالة والبيوع المستقبلية المحرمة وكل أساليب البيع الأخرى في بورصات السلع العالمية تتمثل في تبادل الأوراق حيث لا تمثل بضاعة معينة وإنما تمثل حق حامل الورقة في تسلم كمية من سلعة معينة من المخازن التي تودع فيها آلاف الأطنان من السلعة نفسها، والكمية التي تمثلها هذه الأوراق كبيرة وتقدر قيمتها بالملايين من الجنيهات الاسترلينية، وإذا كانت متميزة فإن المصارف تبيع على عملائها جزءاً يسيراً من الكمية المسجلة في الشهادة وغير متميزة، إذن لا تراعى فيها الشروط الشرعية من تعين المبيع وإفرازه عن غيره، ومن كون المبيع في ملك البائع وحوزته.

٥- يضيف المصرف على العميل التكاليف الآتية:

الفرق بين ثمن الشراء والبيع، عمولات المصرف والمصروفات الإدارية، عمولات السمسار في البيع وكيلاً عن العميل.

٦- يعرض المصرف التمويل الإسلامي وفق هذه الصيغة ومن ثم لابد من التكييف الشرعي لتلك العملية وهل هي وساطة مالية أم وساطة تجارية.

وقد قام الباحث بجمع المعلومات المتعلقة بعقود ومستندات بيع التـورق مـن ثمانيـة مصارف من خلال الزيارات المتعددة للإدارات الرئيسية والفروع في الرياض والقصيم ومكة المكرمة وجدة ولم يكن من المتيسر الحصول على تلك المعلومات من المصـارف حيث واجه كثيراً من العقبات والمشكلات من إدارات وفروع المصـارف في سـبيل الحصول على هذه المعلومات، حتى تم له الحصول على العقود والمستندات المتعلقة ببيع التورق.

وقد تم رفض طلبات الباحث فيما يتعلق بالحصول على الإحصاءات الخاصة بحجم التمويل بالتورق وأعداد المستفيدين وغيرها من الإحصاءات المتعلقة ببيع التورق من قبل إدارات المصارف التي عللت الرفض بأن هذه الإحصاءات سرية لا يمكن البـوح ـا لوجود المنافسة مع المصارف الأخرى، وأن إحصاءات بيع التورق تدمج مع إحصاءات أساليب التمويل الأخرى.

وكذلك الحال مع مؤسسة النقد العربي السعودي حيث لم يستطع الباحث الحصول إلا على التقارير السنوية وربع السنوية والشهرية فقط لمؤسسة النقد العربي السـعودي وكذلك التقارير السنوية لأغلب المصارف ولا يوجد في هذه التقارير إلا إحصاءات عن حجم الائتمان دون تفصيل عن التمويل بالتورق بشكل دقيق.

ولم يكتف الباحث بالمستندات والعقود كمصدر وحيد للمعلومات بل قام بمقابلة المسئولين عن بيع التورق في إدارات المصارف وفروعها، لمحاولة معرفة إجراءات البيع في مرحلة الطلب والموافقة ثم بيع المصرف للسلعة على العميل ثم طريقة السداد وكيفيـة معالجة مشكلاته، حيث حصل على معلومات مهمة ليسـت موجـودة في العقـود والمستندات.

وقام الباحث أيضاً بزيارة المخازن والمستودعات التي تتعامل مـع المصـارف في الرياض وجدة والدمام والقصيم وحصل منها على معلومات تتعلق بطريقة المصـارف في شراء البضائع ثم بيعها على العميل ودور المورد والتاجر في تصريف بضائع المتمولين.

هدف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل صيغة بيع التورق ثم تقييمها بوصفها إحدى صيغ التمويل الإسلامية في المصارف التجارية السعودية، ثم تقويمها لتكون متوافقة مع الأحكام الفقهية الصحيحة، وذلك بعرض المشكلات والمخالفات الشرعية ثم عرض الحلول والمقترحات.

مشكلة الدراسة :

تنازع العلماء والباحثون المعاصرون في حكم التمويل عن طريق بيع التورق البسيط والمركب (المصرفي) مابين مجيز للتورق البسيط ومانع للتورق المصرفي (المركب)، ومجيز للتورق البسيط والتورق المصرفي (المركب)، ومانع لكلاهما، فهل اعتمد المجيزون للتورق المصرفي في الحكم بجواز التورق المصرفي على أدلة جواز التورق عند الفقهاء وبالتالي فهم لا يفرقون بين الجوانب الإجرائية لبيع التورق المصرفي والجوانب الإجرائية لبيع التورق البسيط، ثم هل فرق المانعون للتورق المصرفي مع إجازة التورق البسيط بين الجوانب الإجرائية لكلا النوعين أم اعتمدوا في التحريم على السرعة في تقديم التمويل حيث يتم عدد من عمليات البيع والتوكيل والصرف والقبض خلال يوم واحد ، أم اعتمدوا في التحريم على استحواذ تلك الصيغة على النصيب الأكبر من عمليات التمويل التي تقوم بها المصارف مع التركيز على تمويل الأفراد الذي يغلب عليه التمويل الاستهلاكي، حيث تقوم المصارف التقليدية السعودية بالتمويل بالتورق عبر شراء وبيع السلع الدولية والمحلية، والأوراق المالية وينشأ عن هذا عدد من التساؤلات:

ما حكم بيع التورق البسيط ؟

ما حكم التورق المصرفي (التورق المنظم) ؟

ما حكم العقود التي يتم بموجبها تنفيذ التورق المصرفي ؟

هل يتماثل التطبيق مع ما تم إجازته من قبل الهيئات الشرعية وأعلن عنه المصرف

ـدف جذب العملاء؟

هل تراعي المصارف قرارات الهيئة الشرعية في التطبيق وأسست إدارات للرقابـة الشرعية ؟

هل البنوك متماثلة أم متفاوتة في التطبيق وأيها أقرب للالتزام في التطبيق ؟

هل تؤدي المخالفات الشرعية إلى بطلان العقد أم إلى جواز العقد وبطلان الشروط أم ؟

هل تعيق أنظمة المصارف التقليدية التي تفرضها مؤسسة النقد المصارف في تقـديم التمويل وفق الأسس والقواعد الشرعية ؟

هل تفرض مؤسسة النقد أنظمة الرقابة الخاصة بالعمل المصرفي الإسـلامي علـى المصارف التي تقدم التمويل عن طريق بيع التورق ؟

ما دوافع الأفراد للحصول على التمويل؟ وهل حققتها المصارف؟

ما النهج الذي اتبعته المصارف للاستجابة لدوافع الأفراد؟

ما دوافع المصارف التقليدية وراء منح التمويل وفق هذه الصيغة؟

ما الأثر الاقتصادي للتمويل؟ وهل يتماثل مع أثر التمويل بالربا؟

ما أوجه الشبه والاختلاف بين التمويل عن طريق بيع التورق وصـيغ التمويـل الأخرى التي تتساوى لدى الأفراد في تحقيق دوافعهم؟

نطاق الدراسة:

اهتمت الدراسة بالتمويل الشخصي عن طريق صـيغة التـورق المصـرفي في المصارف السعودية والذي تطلق عليه المصارف: تيسير، الخير، وطني، مال...الخ عـن طريق السلع الدولية والداخلية والأسهم المحلية المقدم للموظفين في القطاع العام والخاص والذي بدأت به المصارف قبل عام ٢٠٠٠م دون البيع الذي يتم عن طريـق المرابحـة للآمر بالشراء.

ويقدم هذا التمويل كل من البنك الأهلي التجاري، ومصرف الراجحي، وسامبا، وساب، والبنك السعودي الفرنسي، والبنك السعودي الهولندي، وبنك الرياض، البنك العربي الوطني.

ويتحدد نطاق الدراسة في:

١ - مقارنة التطبيق الفعلي في تلك المصارف مع الإطار النظري الفقهي.

٢ – بيان دوافع الطلب على التمويل ببيع التورق.

٣ – بيان دوافع عرض التمويل ببيع التورق.

٤ – بيان الآثار الاقتصادية المترتبة على التمويل ذا المنتج.

٥ – محاولة تقديم صيغة شرعية صحيحة للتمويل ببيع التورق.

منهج الدراسة :

تتكون الدراسة من شقين: شق نظري يعنى بتوضيح مفهوم بيع التورق بوصفه نوعاً من البيوع في الفقه الإسلامي ومفهوم بيع التورق المركب –التمويل المصرفي عن طريق بيع التورق – عند الباحثين المحدثين وذلك دف وضع ضوابط يتم بموجبها الحكم على تطبيقات المصارف السعودية لبيع التورق، وقد استخدم الباحث أسلوب الاسترداد التاريخي لإتمام هذا الشق من الدراسة.

وهناك شق تطبيقي أو عملي يعنى بدراسة وتحليل تطبيقات المصارف السعودية لبيع التورق لبيان مدى توافق هذه التطبيقات مع ما يتم وضعه من ضوابط في الشق النظري من الدراسة، مع توضيح دوافع المصارف والأفراد للتعامل بالتورق المصرفي وبيان الآثار الاقتصادية لهذا النوع من التمويل، وقد اتبع الباحث الأسلوب التحليلي لإتمام هذا الجزء من الدراسة.

الدراسات السابقة:

اطلع الباحث على عدد من الدراسات حول بيع التورق والتورق المصرفي منها:

١- أحكام التورق وتطبيقاته المصرفية ، لمحمد تقي العثماني:

خلصت الدراسة إلى القول بجواز التورق البسيط على أساس القول المختار في المذاهب الأربعة، وأن بيع التورق عن طريق بورصات السلع الدولية معرض لفساد العقد في كثير من صوره لفقدان الشروط الشرعية لصحة العقد، وقد وضع الباحث شروطاً لصحة عقود بيع التورق في البورصات مع تفضيله عدم التوسع في مثل هذه العمليات - مع افتراض صحة العقود – بسبب المفاسد المحتملة.

٢ - حكم التورق كما تجريه المصارف الإسلامية في الوقت الحاضر، عبدالله بن سليمان المنيع:

خلصت الدراسة إلى مايأتي:

١ – جواز بيع التورق البسيط لعموم أدلة جواز البيع ولأنه لا يشبه العينة ولان الحاجة داعية إليه في سد حاجة المتورق ولتحقق شروط البيع وأركانه وانتفاء موانعه واعتبار صحته .

٢ – جواز بيع التورق المصرفي لأنه لا يوجد فرق بين بيع التورق عند الفقهاء – بيع التورق البسيط – وبين بيع التورق الذي تطبقه المصارف الإسلامية.

٣ – التمويل ببيع التورق من أدوات التمويل التي أعطت المصارف الإسلامية القوة والقدرة على منافسة النشاط المصرفي التقليدي بشكل منقطع النظير، وحينما تم تطبيق برنامج تيسير في البنك الأهلي التجاري السعودي استحوذ بيع التورق على نسبة كبيرة من القروض الشخصية لدى القسم الربوي في البنك، حيث تقلصت القروض الربوية في البنك فانحسرت مقارنة ببيع التورق

لتبلغ ٣٠% من إجمالي عمليات التمويل، واستحوذ بيع التورق على ٧٠% منها.

٤– يمكن تطبيق بيع التورق بطريقة المرابحة وبطريقة المساومة.

٣ - التورق كما تجريه المصارف، دراسة فقهية اقتصادية، د/ محمد العلي القري:

خلصت الدراسة إلى ما يأتي:

١ – جواز بيع التورق: استناداً إلى قول جمهور الفقهاء بجواز شراء الرجل سـلعة بالأجل وبيعها إلى غير بائعها نقداً وغرضه الحصول على النقود.

٢ – الرد على المخالفين لمشروعية بيع التورق من خلال الرد على ما احتج به ابن تيمية رحمه الله في منعه بيع التورق.

٣ – التفريق بين بيع التورق الفردي – البسيط – وبيع التـورق المؤسسـي – المصرفي.

٤– إيضاح السلع التي يتم ا التورق المصرفي وإجراءات التمويل ثم الحكم بجـواز بيع التورق المصرفي.

٥– تحدثت الدراسة عن أوجه استخدامات التمويل ببيع التورق في المصارف وفي السوق النقدي وسوق الإنتاج، في عمليات التـورق العكسـي (مقلـوب التورق) وتمويل المخزون السلعي بالوساطة بين المنتج والموزع.

٤ - التورق والتورق المنظم " دراسة تأصيلية ": سامي إبراهيم السويلم:

خلصت الدراسة إلى ما يأتي:

١ – القول بتحريم بيع التورق البسيط لأن بيع التورق ينـافي مقاصـد التشريع وقواعد المبادلات والأدلة الشرعية تقتضي القول بتحريمه.

ومن مقاصد التشريع كبح جماح المديونية من خلال ربط المـداينات بالنشـاط

الاقتصادي الفعلي.

وأما أدوات العينة فهي على النقيض من ذلك إذ تسهل المداينات دون أي ارتباط بالنشاط الاقتصادي العملي.

وبعد عرض الدراسات السابقة يمكن إيضاح الفوارق بين تلك الدراسات وبين الدراسة التي قام الباحث بإعدادها، كما يأتي:

١- أوضحت الدراسات السابقة حكم بيع التورق مجملاً ولم تفصل في عرضها لأقوال العلماء وعند بحث بيع التورق البسيط قام الباحث باستجلاء آراء العلماء من المذاهب الأربعة، وإيضاح صور بيع العينة الثنائية والثلاثية وصور بيع التورق واستعراض أدلة كل مذهب، ثم خلص إلى ترجيح القول بجواز بيع التورق عند المذاهب الأربعة وغيرها، وأوضح الرأي الآخر وهو القول بالتحريم والذي يستند إلى رواية عند الإمام أحمد وقول لعمر بن عبد العزيز قال به ابن تيمية وابن القيم.

٢-لم تتعرض الدراسات السابقة لبيع التورق المصرفي (المنظم) لتطبيقات المصارف السعودية، وتركز الدراسة التي قام الباحث بإعدادها على تطبيقات المصارف السعودية لهذه الصيغة، وذلك:

أ - بدراسة وتحليل جميع عقود ومستندات ونماذج بيع التورق من مستندات طلب السلعة ومستندات عقود بيع التورق و مستندات سند لأمر ونماذج الرهن للمرتب الشهري ونماذج توكيل العميل للمصرف ، وتوكيل العميل للسمسار ، وتوكيل العميل للمورد (مصدر السلعة) وذلك بهدف بيع السلع التي تم التمويل عن طريقها ......الخ بالإضافة إلى عقود شراء المصارف للسلع التي يتم التمويل عن طريقها.

ب- العرض بشكل مفصل لأنماط وأساليب المصارف في طرق حساب الأرباح، والمصروفات الإضافية

ج- عرض أنماط المصارف في السداد، وتعجيل السداد، وإعادة جدولة السداد.

د - عرض طرق المصارف في التعامل مع المتعثرين في السداد.

هـ - المقارنة بين المصارف في تلك التطبيقات السابقة.

٣-لم تتعرض الدراسات السابقة إلى التحليل الاقتصادي للدوافع والآثار الاقتصادية إلا نادراً، بينما تركز هذه الدراسة على الدوافع والآثار الاقتصادية بإيجابيا ا وسلبيا ا كما يأتي:

أ – دوافع عرض التمويل عن طريق بيع التورق (دوافع المصارف) الدافع الديني، والتنظيمي، والربحي، ودافع السيولة ....الخ.

ب- دوافع الطلب على التمويل ببيع التورق (دوافع العملاء) الـدافع الـديني ، الحصول على السيولة ، التكلفة ، السرعة ......الخ.

ج- الآثار الاقتصادية للتمويل ببيع التورق، الأثر على العرض النقـدي، هيكـل الودائع، المستوى العام للأسعار، الإنفاق الاستهلاكي، الإنفـاق الاسـتثماري، الميزان التجاري، صيغ التمويل الأخرى.

خطة البحث:

لقد اقتضى تحقيق هدف الدراسة السير وفق الخطة الآتية:

الفصل التمهيدي: الإطار النظري لبيع التورق .

المبحث الأول: بيع التورق البسيط في الفقه الإسلامي.

المطلب الأول: تعريف بيع التورق.

المطلب الثاني: الفرق بين بيع التورق وبيع العينة.

المطلب الثالث: آراء الفقهاء في بيع التورق.

المبحث الثاني: التورق المصرفي.

الفصل الأول: الجوانب الإجرائية في بيع التورق المصرفي (من واقع تطبيق المصارف

السعودية).

المبحث الأول: إجراءات شراء السلع التي يتم التمويل عن طريقها.

المطلب الأول: طريقة شراء المصارف للسلع الدولية.

المطلب الثاني: طريقة شراء المصارف للسلع الداخلية.

المبحث الثاني: إجراءات طلب العميل والموافقة على تمويله.

المبحث الثالث: طرق حساب الثمن.

المبحث الرابع: بيع السلعة للعميل ودور المصرف في إتمام البيع.

المطلب الأول: عقد البيع .

المطلب الثاني: التوكيل في قبض السلعة وبيعها وقبض الثمن.

المبحث الخامس: الإجراءات التي تمر ا عملية التمويل في مرحلة ما بعد البيع.

أولاً: السداد المنتظم.

ثانيـاً: تعجيل السداد.

ثالثـاً: إعادة جدولة التمويل.

رابعـاً: أثر منح التمويل الإضافي.

خامساً: التكييف الفقهي لطرق المصارف في منح التمويل الإضافي.

سادساً: الشروط الوقائية للتعثر في السداد.

سابعاً: أساليب معالجة التعثر في السداد.

ثامناً: التكييف الفقهي لإجراءات المصارف في معالجة التعثر في السداد.

الفصل الثاني: دوافع طلب وعرض التمويل عن طريق بيع التورق:

المبحث الأول: دوافع الطلب على التمويل عن طريق بيع التورق:

المطلب الأول: الدافع الديني.

المطلب الثاني: دافع الحصول على السيولة.

المطلب الثالث: تكلفة التمويل ببيع التورق.

المطلب الرابع: مقارنة تكلفة التمويل ببيع التورق مع تكلفة أساليب التمويل الأخرى.

المبحث الثاني: دوافع عرض التمويل عن طريق بيع التورق.

المطلب الأول: الدافع الديني.

المطلب الثاني: الدافع التنظيمي.

المطلب الثالث: دافع الربحية.

المطلب الرابع: دافع السيولة.

الفصل الثالث : الآثار الاقتصادية للتمويل ببيع التورق.

المبحث الأول: الأثر على العرض النقدي.

المبحث الثاني: الأثر على المستوى العام للأسعار.

المبحث الثالث: الأثر على الإنفاق الاستهلاكي.

المبحث الرابع: الأثر على الإنفاق الاستثماري.

المبحث الخامس: الأثر على الميزان التجاري.

المبحث السادس: أثر التمويل ببيع التورق على تكلفة التمويل بالصيغ الأخرى داخل وخارج النظام المصرفي.

الفصل الرابع : تقويم تجربة التمويل ببيع التورق في المصارف السعودية :

المبحث الأول: التقويم الاقتصادي.

المبحث الثاني: التقويم الفقهي.

الخاتمة: أهم التوصيات والنتائج.

(عبد الرحمن يسري أحمد، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية ، سلسلة بحوث العلماء الزائرين ، البنك الإسلامي للتنمية ، المعهد الإسلامي للبحوث ، الطبعة الثانية ١٤٢١هـ ، ٢٠٠٠م).
يوسف: (مرعي بن يوسف الحنبلي، دليل الطالب، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط٢، ١٣٨٩هـ)ج١

فهرس الجداول والرسوم البيانية:

الموضوع...الصفحة
جدول رقم (١/١) شروط منح التمويل في المصارف السعودية........................٦٧
جدول رقم (٢/١)مبالغ الرسوم والمصروفات الإدارية التي تفرضها المصارف على عملاء التورق المصرفي...٧٣
جدول رقم (٣/١) يوضح أثر المصروفات الإدارية على إجمالي وتكلفة التمويل(التغير النسبي في الربح)..٧٤
جدول (٤/١) بوضح أنواع الوكالة التي يوكل فيها المتمول غيره لتولي عمليات بيع السلعة التي اشتراها من المصرف بالأجل...١٠٦
جدول رقم (٥/١)يوضح نسبة الربح السنوية للتمويل الإضافي في مصرف الراجحي...............١١٨
جدول رقم (١/٢)مقارنة التمويل ببيع التورق مع التأجير (التمويلي) مع الوعد بالتمليك...........١٥٤
قائمة بفروع المصارف الأجنبية التي تم الترخيص لها في المملكة العربية السعودية..................١٦٠
جدول رقم (٢/٢)يوضح سلوك المصارف (الودائع تحت الطلب، الاحتياطات الإضافية نسبة الاحتياطات الإضافية إلى الودائع)..١٦٦
رسم بياني رقم (٣/٢) يوضح منحنى الودائع تحت الطلب لمقارنته بمنحنى الاحتياطات الإضافية.....١٦٨
رسم بياني رقم (٤/٢) يوضح منحنى نسبة الاحتياطات الإضافية إلى الودائع تحت الطلب..........١٦٩
رسم بياني رقم (٥/٢) يوضح حالات احتكار القلة..١٧٤
جدول رقم (٦/٢) يوضح أسعار الفائدة على الودائع المصرفية بالريال السعودي.................١٧٦
جـدول رقم (٧/٢) يوضـح فترات استحقاق القروض الشخصية (بالمليون ريال).............١٧٩
رسم بياني رقم (٨/٢) يوضح منحنيات آجال السداد للقروض الشخصية.........................١٨٠
رسم بياني رقم (٩/٢) يوضح منحنيات آجال السداد كنسبة مئوية من إجمالي التمويل الشخصي...١٨١
جدول رقم (١٠/٢) يوضح النقد المتداول خارج المصارف و إجمالي الودائع ونسبة النقد المتداول إلى إجمالي الودائع (ميل الجمهور لحيازة النقود)، (المبالغ بالمليون ريال).........................١٩١
رسم بياني رقم (١١/٢) يوضح منحنى نسبة النقد المتداول إلى الودائع (ميل الجمهور إلى حيازة النقود)..١٩٣
الموضوع...الصفحة

رسم بياني رقم (١٢/٣) يوضح منحنى النقد المتداول خارج المصارف ومنحنى إجمالي الودائع.......١٩٣

جدول(١/٣) القروض الشخصية من عام ١٩٩٨م إلى٢٠٠٥م الأرقام (المليون ريال)............٢٠٠

جدول(٢/٣) يوضح الودائع تحت الطلب والودائع الزمنية والادخارية ونسبة الودائع الزمنية والادخارية إلى الودائع الجارية للمصارف...٢٠٢

رسم بياني (٣/٣) يوضح منحنى يمثل العلاقة بين الودائع الزمنية والادخارية والودائع الجارية........٢٠٤

رسم بياني (٤/٣) يوضح منحنى نسبة الودائع الادخارية إلى الودائع تحت الطلب.................٢٠٥

جدول(٥/٣) يوضح كميات النقد المتداول خارج المصارف وإجمالي الودائعونسبة النقد المتداول إلى الودائع (ميل الجمهور إلى حيازة النقود)..٢١٥

رسم بياني (٦/٣) يوضح منحنى النقد المتداول خارج المصارف ومنحنى إجمالي الودائع............٢١٦

رسم بياني (٧/٣) يوضح منحنى نسبة النقد المتداول إلى الودائع (ميل الجمهور إلى حيازة النقود)...٢١٧

جدول(٨/٣)يوضح الاحتياطات المصرفية والودائع ونسبة الاحتياطات إلى الودائع المصرفية (ميل المصارف إلى حيازة النقـود)(بالمليون ريال)...٢١٩

رسم بياني (٩/٣) يوضح منحنى ميل الجمهور إلى حيازة النقود ومنحنى ميل المصارف لحيازة النقود٢٢١

رسم بياني (١٠/٣) يوضح منحنى الاحتياطيات المصرفية منحنى إجمالي الودائع...................٢٢٢

جدول (١١/٣) يوضح الأرقام القياسية التي يعتمد عليها في معرفة المستوى العام للأسعار..........٢٢٣

رسم بياني (١٢/٣) يوضح منحنيات الأرقام القياسية التي يعتمد عليها في معرفة المستوى العام للأسعار...٢٢٤

جدول(١٣/٣)يوضح الرقم القياسي لتكلفة المعيشة.......................................٢٢٤

رسم بياني (١٤/٣) يوضح الرقم القياسي لتكاليف المعيشة.....................................٢٢٥

جدول (١٥/٣) أسعار المستهلك لأكبر الشركاء التجاريين للمملكة.............................٢٢٧

الموضوع...الصفحة

جدول (١٦/٣) يوضح نسبة تغير العملات الرئيسة مقابل الريال لفترة معينة......................٢٢٨

جدول(١٧/٣) يوضح تكاليف الشحن والتأمين المدفوعة (ميزان المدفوعات/الميزان التجاري)......٢٢٨

جدول(١٨/٣) يوضح نسبة التغير في الاستهلاك النهائي الحكومي والخاص.......................٢٢٩

جدول(١٩/٣) يوضح إجمالي العرض الكلي (الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي+إجمالي الواردات) وإجمالي الطلب الكلي (استهلاك+استثمار+صادرات غير نفطية) بالأسعار الجارية مليار ريال......٢٣٢

جدول(٢٠/٣) يوضح معدل نمو العرض النقدي ومعدل نمو التمويل ببيع التورق.................٢٣٣

جدول(٢١/٣) يوضح متوسط الاستهلاك ومتوسط الدخل للفرد سنوياً في المملكة العربية السعودية

من عام ١٩٧٤إلى عام ٢٠٠٥م...٢٣٧
رسم بياني (٢٢/٣) يوضح منحنيات الدخل والاستهلاك (متوسطات)..........................٢٣٨
جدول(٢٣/٣) يوضح الإنفاق الاستهلاكي الخاص والناتج المحلي الإجمالي........................٢٣٩
رسم بياني (٢٤/٣) يوضح منحنى الإنفاق الاستهلاكي ومنحنى الناتج المحلي الإجمالي..............٢٤٠
جدول (٢٥/٣) يوضح العلاقة بين الواردات وعجز ميزان المدفوعات للقطاع الخاص............٣٤٧
رسم بياني (٢٦/٣) يوضح منحنى ميزان المدفوعات للقطاع الخاص ومنحنى الواردات.............٢٤٧
جدول(٢٧/٣) يوضح حجم التمويل بالتورق ونسبته إلى إجمالي التمويل الشخصي ونسبة زيادته السنوية...٢٤٨
رسم بياني (٢٨/٣) يوضح منحن الطلب على التمويل بالتورق ٢٥١
رسم بياني (٢٩/٣) يوضح منحن الطلب على التمويل بالتورق ٢٥٦

الموضوع...رقم الصفحة
مستخلص الدراسة...ب
شكر وتقدير...د
المقدمة...هـ
الفصــ ـ ـــل التمهيـ ـ ـــدي: الإطـ ـ ـــار النظـ ـ ـ ـــري لبيـ ـ ـ ـــع التورق..١
المبحـ ـ ـ ـــث الأول : بيـ ـ ـ ـــع التـ ـ ـ ـــورق البسـ ـ ـ ـــيط في الفقـ ـ ـ ـــه الإسلامي...............................٢
المطلب الأول : مفهوم بيع العينة وآراء العلماء فيها.................................٣
المطلب الثاني : مفهوم بيع التورق وآراء العلماء فيه ١٨
المطلب الثالث : الفرق بين بيع التورق وبيع العينة.................................٢٧
المبحث الثاني : التورق المصرفي...٥١
الفصل الأول : الجوانب الإجرائية في التورق المصرف
(من واقع تطبيق المصارف السعودية)..٦٧
المبحث الأول : إجراءات شراء السلع التي يتم التمويل عن طريقها....................٦٩
المطلب الأول : طريقة شراء المصارف للسلع الدولية.................................٦٩
المطلب الثاني : طريقة شراء المصارف للسلع الداخلية................................٧٢
المبحث الثاني : إجراءات طلب العميل والموافقة عليه...............................٧٥
المبحث الثالث : طرق حساب الثمن...٧٨
المبحث الرابع : بيع السلعة للعميل ودور المصرف في إتمام البيع.......................٩٠
المطلب الأول : عقد البيع...٩١
الموضــوع ....رقــم الصفحة

المطلب الثاني : التوكيل في قبض السلعة وبيعها وقبض الثمن......................١٠٤
المبحث الخامس : الإجراءات التي تمر ا عملية التمويل في مرحلة ما بعد البيع.......١٢٠
الفصـل الثـاني: دوافـع طلـب وعـرض التمويـل عـن طريـق بيـع التورق.................١٤٤
المبحـث الأول: دوافـع الطلـب علـى التمويـل عـن طريـق بيـع التورق.................١٤٥
المطلـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـب الأول: الدافـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـع الدينـ ـ ـ ـي...١٤٦
المطلـ ـ ـ ـب الثـ ـ ـ ـاني: دافـ ـ ـ ـع الحصـ ـ ـ ـول علـ ـ ـ ـى السيولة......................................١٥٢
المطلـ ـ ـ ـب الثالـ ـ ـ ـث: تكلفـ ـ ـ ـة التمويـ ـ ـ ـل ببيـ ـ ـ ـع التورق...١٥٨
المطلب الرابع: مقارنة تكلفة التمويل ببيع التورق مع تكلفة أساليب التمويل الأخرى..١٦٧
المبحث الثاني:دوافع عرض التمويل عن طريق بيع التورق........................١٧١
المطلب الأول: الدافع الديـ ـ ـ ـني...١٧٢
المطلب الثاني: الدافـ ـ ـ ـع التنظيمـ ـي..١٧٤
المطلب الثالث: دافـ ـ ـع الربحيـ ـ ـ ـة.................................١٨٠
المطلب الرابع: دافع

السيـ ـولـ ـ ـ ـة.................................١٩٩

الفصل الثالث: الآثار الاقتصادية للتمويل ببيع

التورق.............................٢١٠

المبحث الأول: الأثر على العرض

النقدي.......................................٢١١

المبحث الثاني: الأثر على المستوى العام للأسعار.......................................٢٣٧

الموضـ ـوع ....رقـ ـم الصفحة

المبحث الثالث: الأثر على الإنفاق

الاستهلاكي.......................................٢٤٩

المبحث الرابع: الأثر على الإنفاق الاستثماري..٢٥٨

المبحث الخامس: الأثر على الميزان

لتجاري...٢٦١

المبحث السادس: أثر التمويل ببيع التورق على تكلفة صيغ التمويل الأخرى داخل

وخارج النظام المصرفي...٢٦٤

الفصل الرابع: تقويم تجربة التمويـل عـن طريـق بيـع التـورق في المصـارف السعودية......٢٨٢

المبحث الأول: التقويم

لاقتصادي..٢٨٢

المبحث الثاني: التقويم

الفقهي..٢٩٦

الخاتمة بأهم النتائج والتوصيات...٣٠١

فهرس المصادر والمراجع...٣١٢
فهرس الجداول والرسوم البيانية.......................................٣٣٥
فهرس الموضوعات...٣٣٨